سياسة التحول من دعم الغذاء العينيّ إلى دعم الغذاء النقدي

تجارب ودروس مستفادة

أ.د. السيد محمد أحمد السريتي
أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية
وعميد المعهد العالي للحاسب الآلي بكينج مريوط

د. محمود جمال زقزوق
مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

أ. هدى سعيد اليمني
باحثة بقسم الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

(ISSN/O : 3062 – 5548) - (ISSN/P :3062 -5696)

سياسة التحول من دعم الغذاء العينيّ إلى دعم الغذاء النقديّ: تجارب ودروس مستفادة

The Policy of Transition from In-Kind Food Subsidies to Cash-Based Food Assistance: Experiences and Lessons Learned

أ.د. السيد محمد أحمد السريتي

أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

وعميد المعهد العالي للحاسب الآلي بكينج مريوط

Elsayed.Elseraty@alexu.edu.eg

د. محمود جمال زقزوق

مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

mahmoud-zakzouk@alexu.edu.eg

أ. هدى سعيد اليمني

باحثة بقسم الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

hoda.fathy.2023.esps@alexu.edu.eg

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة التحول من دعم الغذاء العيني إلى الدعم النقدي، وذلك من خلال تقييم آثار هذا التحول على كفاءة توزيع الدعم، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، مع الاستفادة من تجارب دولية مختارة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستعرضة تجارب المكسيك والبرازيل وإيران والهند وملاوي، مع التركيز على آليات الاستهداف، وأشكال الدعم النقدي، ولا سيما التحويلات المشروطة وغير المشروطة. وقد أظهرت النتائج أن الدعم النقدي المشروط يمثل النموذج الأكثر فاعلية في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، وذلك عن طريق تحسين الاستثمار في رأس المال البشرى ورفع دقة توجيه الدعم. وبالمقارنة بالدعم العيني تسهم التحويلات النقدية في تقليل التسرب، وخفض التكاليف الإدارية، وتمكين المستفيدين؛ ومِنْ ثَمَّ وتوصي الدراسة باعتماد نهج تدريجي في التنفيذ، وتطوير نظم

استهداف ذكية، وربط الدعم بمعدلات الفقر والتضخم، مع تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، وزيادة الوعي المجتمعي لضمان نجاح الإصلاح واستدامته.

الكلمات المفتاحية: دعم الغذاء؛ الدعم النقدي؛ الدعم العيني؛ العدالة الاجتماعية؛ تجارب دولية.

Abstract

This study investigates the policy of transition from in-kind food subsidies to cash-based food assistance, evaluating its impact on economic efficiency, social justice, and household welfare. Using a descriptive-analytical approach, the research reviews key international experiences (namely Mexico, Brazil, Iran, India, and Malawi), focusing on targeting mechanisms and types of cash transfers, particularly conditional and unconditional cash transfers. The findings demonstrate that conditional cash transfers (CCTs) are the most effective model for achieving developmental and social objectives, as they enhance human capital outcomes and improve targeting accuracy. Compared to in-kind support, cash transfers minimise leakage, reduce administrative inefficiencies, and empower beneficiaries. The study recommends a phased implementation strategy, the development of smart targeting systems, and the indexation of transfers to inflation and poverty levels. It also underscores the importance of financial inclusion, digital transformation, and public awareness to foster trust and ensure the long-term success of the reform.

Keywords: Food subsidies; cash transfers; in-kind support, social justice; international experiences.

1- مقدمة

تعد قضية إصلاح منظومة دعم الغذاء من القضايا المحورية التي تحتل صدارة اهتمامات صانعي السياسات والمواطنين في مصر، نظرًا لتأثيراتها المزدوجة على كل من **الاستقرار المالي للدولة ورفاهية المواطن**. فبينما تُشكل المنظومة الحالية ركيزة أساسية للحماية الاجتماعية، إذ تضمن توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار ميسورة للفئات الأكثر احتياجًا، فإنها تعاني من تشوهات هيكلية عميقة. وهذه التشوهات أدت إلى ارتفاعات هائلة في مخصصات الدعم، مما أهدر موارد الدولة ومنع وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين. وتشير البيانات إلى أن دعم الغذاء، خاصة السلع التموينية والخبز، يمثل عبئًا متزايدًا على الموازنة العامة، حيث ارتفعت مخصصاته من 1.1 مليار جنيه في العام المالي 1981/1980 إلى نحو 127.7 مليار جنيه في مشروع موازنة العام المالي 2024/2023. وهذا الارتفاع يغديه صعود أسعار السلع الغذائية العالمية والمحلية وأسعار الطاقة، مما يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات، وتفاقم العجز التجاري، ودفع الحكومة نحو المزيد من الاقتراض الخارجي.

وتتجه الأنظار نحو سياسة **التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي**، وهذا التحول يهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين **ترشيد الإنفاق العام** و**تحقيق العدالة الاجتماعية** .فالدعم النقدي يُنظر إليه كآلية أكثر كفاءة للقضاء على الهدر والفساد، وضمان وصول الدعم المباشر إلى مستحقيه. وقد أثبتت تجارب دولية عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا نجاح هذه السياسة في تحقيق نتائج إيجابية. ومع ذلك، فإن هذه التجارب لم تخلُ من التحديات، مما يستدعي من الحكومة المصرية دراسة هذه الخبرات بعمق، وخاصة تلك المتعلقة بالدول النامية، للاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات المحتملة قبل الشروع في أي تطبيق واسع النطاق.

1-1: مشكلة الدراسة

تعد مشكلة دعم الغذاء أحد أهم المشاكل التي تواجه الحكومة المصرية، فعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم الغذاء العيني، من خلال مساهمته في إعادة توزيع الدخول وخفض معدلات الفقر، فقد ينجم عنه عدم عدالة توزيع الدخول نتيجة وصول الدعم إلى الفئات غير المستحقة، وحدوث تشوهات في الأسعار، وارتفاع تكلفة نفقات توصيل الدعم إلى مستحقيه، ومن ثم انخفاض الكفاءة الاقتصادية، وارتفاع عجز الموازنة العامة (محمد، 2021). وينعكس تفاقم عجز الموازنة العامة في وجود عبء مالي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، في ظل ما يشهده الاقتصاد المصري من أعباء مالية وديون، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة حدة مشكلات الفقر، مما دعا الدولة إلي ضرورة إصلاح سياسة دعم الغذاء (حجاج، 2020)، للحد من زيادة عجز الموازنة، حيث تستهدف الحكومة خفض عجز الموازنة العامة إلى 4.7% بحلول عام 2027 (وزارة المالية، موازنة 2024/2023).

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس قوامه: **ما أثر التحول من الدعم العيني للغذاء للدعم النقدي على الرفاهية؟ وما الدروس المستفادة من تجارب الدول الرائدة في التحول للدعم النقدي؟** وينبثق من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما أهداف وطرق التحول إلى سياسة دعم الغذاء النقدي؟
2- ما أثر التحول من دعم الغذاء العيني إلى سياسة دعم الغذاء النقدي على مستوى الرفاهية الاقتصادية؟
3- ما أهم التجارب الدولية التي نجحت في إصلاح سياسات دعم الغذاء؟ وما الدروس المستفادة من تلك التجارب؟
4- ما السياسات المقترحة لإنجاح منظومة دعم الغذاء النقدي في مصر؟

1-2: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المهم الذي تلعبه في مساعدة القائمين على السياسة المالية في تحقيق الكفاءة في إدارة سياسة دعم الغذاء، نظرًا لقيام الحكومة بوضع خطة لإعادة هيكلة منظومة دعم الغذاء العيني والتحول للدعم النقدي، لضمان وصول دعم الغذاء إلى مستحقيه، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، من

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

خلال تحويل الدعم العيني إلى الدعم النقدي واستخدام البطاقات الذكية. وقد تزايدت الحاجة إلى مزيد من الدراسات والمقترحات للوصول إلى أفضل السياسات الملائمة للتحول لدعم الغذاء النقدي، والتدرج في خطوات تطبيقه، والتعرف على آليات ترشيده، بما يضمن الحد من عجز الموازنة العامة، وضمان وصول دعم الغذاء إلى مستحقيه لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية المرجوة من سياسة دعم الغذاء.

1-3: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في بيان أثر التحول من سياسة الدعم العيني للغذاء إلى سياسة دعم الغذاء النقدي على مستوى الرفاهية، وتوضيح الدروس المستفادة من تجارب الدول الرائدة في التحول إلى سياسة دعم الغذاء النقدي. ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1. استعراض الآليات العملية لتطبيق سياسة التحول نحو الدعم النقدي بفعالية.
2. قياس التأثير المباشر وغير المباشر للتحول من الدعم العيني إلى النقدي على الرفاهية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وكفاءة الأسواق.
3. تحليل التجارب العالمية الناجحة في إصلاح سياسات دعم الغذاء، بهدف استنباط أفضل الممارسات والتحديات التي واجهتها تلك الدول.
4. تقديم مجموعة من السياسات المقترحة لترشيد دعم الغذاء في مصر، تضمن تقليل عجز الموازنة العامة وفي الوقت نفسه إعادة توجيه الدعم بفعالية لضمان العدالة الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا.

1-4: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل أشكال وأهداف التحول إلى سياسة دعم الغذاء النقدي، مع عرض أهم التجارب الدولية التي نجحت في تطبيق سياسة دعم الغذاء النقدي، لاستنباط الدروس المستفادة منها بالنسبة للاقتصاد المصري.

1-5: خطة الدراسة

تقسم الدراسة إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، ويتناول **أولها:** أدبيات الدراسة، ويناقش **ثانيها:** مفهوم سياسة دعم الغذاء النقدي وأهدافها وآثارها، ويعرض **ثالثها:**

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

آليات سياسة التحول لدعم الغذاء النقدي، ويوضح **رابعها:** التجارب الرائدة لسياسة التحول لدعم الغذاء النقدي، ويبين **خامسها: الدروس** المستفادة من التجارب السابقة في التحول للدعم النقدي.

2- أدبيات الدراسة:

يوجد عديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت سياسات التحول من دعم الغذاء العيني إلى سياسة دعم الغذاء النقدي، سواء في دول العالم المتقدم أو النامي، أو على دولة معينة، أو مصر، ولعل من أهم هذه الدراسات مرتبة من الأقدم إلى الأحدث ما يلي:

1- دراسة (Akhter et al., 2001)، عن " **The Egyptian food subsidy system: performance, and options for reform,structure** "، وهدفت الدراسة إلى تقييم الجدوى الاقتصادية والسياسية والتقنية لخفض تكاليف دعم الغذاء، لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة مع تحسين أو الحفاظ على رفاهية الفقراء. وطبقت الدراسة على مصر خلال الفترة من (1980-1999)، واستخدمت الدراسة المنهج الرياضي التحليلي باستخدام نموذج التوازن العام المحسوب Computable general equilibrium (CGE) models. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النظام المتبع لا يستهدف الفقراء بشكل جيد، وأن نحو ثلث الدعم فقط يصل إلى المحتاجين، مع وجود تحيز حضري قوي في تخصيص الإعانات في جميع أنحاء مصر، علاوة على ذلك، لا تراعي مخصصات الدعم على مستوى المحافظات التوزيع الجغرافي للفقر، ما يتطلب ضرورة التحول إلى سياسة دعم الغذاء النقدي.

2- دراسة (Sharma, 2012)، عن " **Food Subsidy in India: Trends, Causes and Policy Reform Options** "، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وبيان حجم الدعم الغذائي في الهند خلال الفترة (1991-2012)، وطبقت الدراسة على الهند خلال الفترة (1991- 2012)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية، وطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الهند لديها واحد من أكبر برامج الدعم الغذائي في العالم الذي أنشأ شبكة أمان اجتماعي فعالة نسبيًا، لكنه أسهم بنسبة كبيرة في عجز الميزانية الحكومية، وعدم الكفاءة الاقتصادية، مما أسهم في زيادة أعباء الدولة، لذلك، تعين اتخاذ خطوات لإصلاح سياسة دعم الغذاء وتخفيض تكلفته.

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

3- دراسة (Korayem, 2013)، عن " **Food Subsidy and the Social Assistance Program in Egypt; Targeting and Efficiency Assessment**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة وفعالية استهداف برامج الرعاية الاجتماعية في مصر، وهما برنامج الدعم الغذائي وبرنامج المساعدة الاجتماعية، وتقييم تأثير الدعم العيني مقابل الدعم النقدي على الفقر في مصر. وطبقت الدراسة على مصر خلال الفترة (1999-2009)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي من خلال تقدير دوال الطلب. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضعف فعالية برنامج دعم الغذاء في استهداف الفئات الأشد فقرًا، وخاصةً في المناطق الريفية، حيث تتلقى محافظات صعيد مصر التي تسجل أعلى معدلات الفقر دعمًا غذائيًا أقل، مقارنة بالمحافظات الحضرية التي تسجل أدنى مستويات الفقر.

4- دراسة (علي، 2014) عن "**المتطلبات المؤسسية والتنظيمية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، مع التطبيق على برنامج دعم السلع الغذائية في مصر**"، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية التحول من الدعم العيني القائم على السلع إلى الدعم النقدي وتحديد المتطلبات والآليات اللازمة لإحداث هذا التحول، وسبل إدارة منظومة الدعم النقدي، وطبقت الدراسة على مجموعة من الدول النامية، واستخدمت الدراسة الأسلوب الاستقرائي الوصفي والتحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقديم الدعم الغذائي نقدًا للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل مقابل التزامها بشروط محددة، هو الأسلوب الأكثر فعالية لإصلاح منظومة الدعم العيني، حيث أسهم في تحسين مستويات الدخول، وتخفيض حدة الفقر في تلك الدول، فضلًا عن تحقيق العدالة الاجتماعية.

5- دراسة (Gharibnavaz & Waschik, 2015)، عن "**Food and energy subsidy reforms in Iran: A general equilibrium analysis**"، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم آثار إصلاح الدعم ودفع التعويضات على الإيرادات الحكومية الحقيقية، لإلقاء الضوء على التأثير المحتمل لهذه الإصلاحات على ميزانية حكومة إيران، وطبقت الدراسة على إيران خلال الفترة (2009-2014)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن برنامج إصلاح الدعم والتحول نحو الدعم النقدي مسؤول عن بعض الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني، وأسهم في زيادة عجز الميزانية العامة للدولة، بينما صاحب الإصلاحات زيادة في الإيرادات الحكومية الحقيقية بنحو 30%، حيث نجح التحول للدعم النقدي خلال أول عامين في تقليل الضغوط المالية على الحكومة.

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

6- **دراسة (بدوي، 2017)** عن "**التحويلات النقدية المشروطة والحد من الفقر في الدول النامية**"، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر برامج التحويلات النقدية المشروطة على إعادة توزيع الدخل ومستويات الفقر في الدول النامية، وطبقت الدراسة على عديد من الدول النامية وخاصةً المكسيك، واستخدمت الدراسة كلًّا من المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحويلات النقدية أسهمت في تخفيض حدة الفقر في تلك الدول، فضلًا عن رفع مستويات التعليم، وتحسين الرعاية الصحية.

7- **دراسة (أبو زيد، 2019) عن "نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول"**، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة نظام الدعم العيني الذي تطبقه الحكومة المصرية منذ الأربعينيات، وبحث إمكانية أن يكون نظام الدعم النقدي المشروط وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وطبقت الدراسة على مصر منذ تطبيق الدعم في الأربعينيات حتى عام 2018، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى فشل سياسة الدعم العيني في تقليل التفاوت في توزيع الدخول ورفع مستويات المعيشة، وأن الدعم النقدي هو الأفضل نظرًا لقدرته على الوصول إلى مستحقيه، وعلى تجنب تهريب السلع المدعمة إلى السوق السوداء، وتجنب تشوهات السوق.

8- **دراسة (Omar, 2021)، عن " Food subsidy reform: case of Egypt "**، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور نظام الدعم الغذائي المصري، والإصلاحات المختلفة التي تم إجراؤها في نظام التقنين، ومزايا النظام وأوجه قصوره. وطبقت الدراسة على مصر خلال الفترة (1996-2011)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تحقيق خفض كبير في تكاليف الدعم الغذائي على مدى العقود القليلة الماضية، إلا أن التكلفة المطلقة للإعانات الغذائية في مصر لا تزال مرتفعة مقارنة بالفوائد التي يجنيها الفقراء، وأن هناك فرصة كبيرة للإصلاح بطرق عديدة، أهمها تحويل الدعم العيني إلى تحويلات نقدية لمعالجة تسرب فوائد الدعم بعيدًا عن الفقراء، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصةً دول أمريكا اللاتينية والتجربة المكسيكية في التحول من تقديم الدعم الشامل إلى التحويلات النقدية المشروطة.

9- **دراسة (حسين وغانم، 2021) عن " آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر: بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز"**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تطور حجم الدعم في الموازنة العامة للدولة، وبيان آثار الدعم بصورته الحالية على الاقتصاد المصري، واقتراح آليات لترشيد دعم السلع

الغذائية التموينية والخبز خاصةً، وطبقت الدراسة على مصر خلال الفترة (2014-2020)، واستخدمت الدراسة كلًّا من المنهج الوصفي، والاستقرائي، والاستنباطي، والتحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك آليات عدة مباشرة وغير مباشرة يمكن بها ترشيد دعم السلع التموينية ودعم الخبز، أهمها التحول للدعم النقدي.

10. دراسة (Breisinger et al., 2024)، عن" **From Food Subsidies to Cash Transfers: Assessing Economy-Wide Benefits and Trade-Offs in Egypt"** ، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس تكاليف كفاءة الدعم العيني مقارنة بالتحويلات النقدية، وبيان الفوائد الناجمة عن التحول النقدي لدعم السلع الغذائية في مصر، وطبقت الدراسة على مصر خلال الفترة (2015-2022)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي Dynamic Stochastic General Equilibrium. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إلغاء دعم الغذاء له آثار سلبية كبيرة على رفاهية الفقراء، وأن الاستعاضة عن دعم الغذاء بتحويلات نقدية موجهة، يحسن من رفاهية الأسر الأشد فقرًا، لكنه يزيد ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، ويؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

تعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

يتفق معظم الدراسات السابقة على أن **الدعم العيني** لا يصل بشكل كافٍ إلى مستحقيه، مما يزيد من الأعباء المالية على ميزانية الدولة دون تحقيق أهداف الحد من الفقر. لذا، اقترحت معظم الدراسات التحول إلى **الدعم النقدي** كحل أكثر كفاءة وفعالية. ومع ذلك، تُظهر **فجوة بحثية واضحة** تتمثل في قلة الدراسات التي تتناول الآثار **الاجتماعية** لعملية التحول، بالإضافة إلى عدم وجود تحليل شامل للآليات **المؤسسية والتنظيمية** المطلوبة لنجاح تطبيق الدعم النقدي في بيئة اقتصادية متقلبة مثل مصر حاليًا، وهو ما يركز عليه هذا البحث، من خلال دراسة معمقة لهذه الجوانب غير المستكشفة بشكل كافٍ..

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

3- مفهوم سياسة دعم الغذاء النقدي وأهدافها وآثارها

تعد سياسة الدعم النقدي الآلية الأكثر فعالية في إطار استمرار الجدل بشأن منظومة الدعم العيني وإهدارها لموارد الموازنة العامة، ومدى تحقيقها للحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقرًا، حيث يوفر الدعم النقدي الموارد المالية بشكل أكثر دقة وشفافية، كما يوفر مرونة أكبر للفئات مستحقة الدعم في تحديد كيفية استخدام الدعم بناءً على احتياجاتهم الفعلية، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من التلاعب والتسرب غير المشروع للموارد، ويخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة، ويزيد من رفاهية المواطنين، وفيما يلي نوضح مفهوم دعم الغذاء النقدي وأهدافه وآثاره.

3-1: مفهوم سياسة دعم الغذاء النقدي

توصلت التجارب الدولية والدراسات السابقة التي تناولت المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني إلى أن أفضل السبل لتحسين توزيع الدخل يكون من خلال تحسين أوضاع الفقراء، وتحسين الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي للفئات الفقيرة، ويتم ذلك من خلال منظومة الدعم النقدي، وهناك عدة مفاهيم وأشكال للدعم النقدي، منها الدعم النقدي المطلق، والدعم النقدي المشروط، والدعم النقدي غير المشروط (مجلس الوزراء، 2024)، نوضحها فيما يلي:

1- **الدعم النقدي المطلق:** هو عبارة عن تقديم مساعدات نقدية لفئات معينة من المواطنين غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويعتمد الانتقال من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المطلق على رفع الأسعار عن سعر التكلفة وإعطاء بديل مالي للأسر المستحقة للدعم، ومن ثم يهدف الدعم النقدي الممنوح إلى تحقيق استقرار الأسعار، ويمنع تشوه الأسواق (مندور وآخرون، 2017).
2- **الدعم النقدي المشروط:** هو برنامج دعم نقدي يختص بتحويل الحكومات مبالغ نقدية للأسر الفقيرة مقابل التزامها بشروط محددة، حيث يجب أن تلتزم الأسر المستحقة للدعم بالاستثمار في أطفالها من الناحية الصحية والتعليمية، مثل: ضرورة انتظام أطفالها في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن 80% من

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

أيام الدراسة، وعدم رسوب الطفل أكثر من مرة واحدة، مع التزام الأم وأطفالها بمراجعة الوحدات الصحية بصفة دائمة لضمان سلامتهم (Fiszbein & Schady, 2009).

3- **الدعم النقدي غير المشروط:** هو عبارة عن مبالغ نقدية تمنحها الحكومات لفئات معينة من المواطنين دون شروط مباشرة، من بينهم: كبار السن وذوي القدرات الخاصة والفئات الأشد فقرًا، على حسب مستويات دخولهم أو قدرتهم على الكسب، بهدف توفير شبكة أمان اجتماعي، ورفع مستويات معيشتهم (أبو زيد، 2019).

3-2: أهداف سياسة دعم الغذاء النقدي

تتمثل أهداف الحكومات من التحول للدعم النقدي في تخفيف حدة الفقر ورفع مستويات الأسر المعيشية ورفع مستويات التنمية البشرية وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، وذلك من خلال ما يلي:

1-**تحقيق العدالة في توزيع الدخول:** يهدف الدعم النقدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وتقليل معدلات الفقر، من خلال توجيه الدعم النقدي بصورة مباشرة لمستحقيه دون وسطاء، مما يسهم في منع تسرب الدعم إلى غير مستحقيه، ويقلل من استفادة الطبقات الغنية من الدعم، ومن ثم إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات محدودة الدخل (الفقي، 2017).

2- **رفع مستويات التنمية البشرية:** يهدف الدعم النقدي المشروط إلى توجيه استثمار الدولة نحو تنمية الطاقات البشرية، من خلال تقليل نسبة التسرب من التعليم، وتقديم الرعاية الصحية للأبناء والأطفال، حيث يهدف الدعم النقدي إلى الحد من التأثير السلبي للفقر على أفراد المجتمع خاصةً الأطفال، من خلال التحول من البرامج التي توفر الدعم السلعي لتغطية الاحتياجات الأساسية للطبقة الفقيرة في الأجل القصير إلى برامج تسهم في تنمية بشرية أكثر استدامة في الأجل الطويل، مما يسهم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية (قابيل، 2017).

3- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية: يهدف الدعم النقدي إلى تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في الحصول على الحق في التعليم والصحة إضافة إلى توفير مصدر دخل للمرأة المعيلة يمكنها من تلبية

احتياجات أطفالها، مما يسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتقليل معدلات الفقر (أبوزيد، 2019).

4- **زيادة كفاءة وفعالية الأسواق:** يهدف تقديم الدعم بصورة نقدية إلى تحويل المستفيدين من الدعم إلى مستهلكين بالسوق، حيث يمكنهم تعظيم منافعهم حسب احتياجاتهم وتفضيلاتهم كمستهلكين؛ مما يسهم في زيادة التنوع الغذائي للمستفيدين، وارتفاع المنافسة بين التجار ومحال البقالة والمخابز على تقديم السلع الغذائية بأعلى جودة وبأسعار منخفضة، حيث يرتفع الحافز لديهم لتحسين الكفاءة والفعالية لجذب المستهلكين، مما يحول دون التسرب للسوق السوداء (الشواربي، 2018).

3-3: آثار سياسة دعم الغذاء النقدي

يسهم تقديم دعم الغذاء بصورة نقدية وبشكل متكامل للطبقات الفقيرة وشرائح المجتمع الأكثر فقرًا، وفقًا لمعايير قياس محددة وشروط معلنة في التخفيف عن كاهل المواطنين، ويؤثر إيجابيًا على رفاهية المواطنين من خلال زيادة قدرتهم الشرائية وإعطائهم حرية اختيار السلع والمنتجات، فضلًا عن قدرتهم في استخدام النقود في شراء المنتجات الصحية والحفاظ على جهاز الأسعار من التشوهات، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول من خلال استهداف الأسر الفقيرة، وتقليل احتمالات زيادة نسبة الفقر في المستقبل، من خلال استثمار مبالغ الدعم في تحسين نوعية رأس المال البشري، ومن ثم تحقيق مكاسب اقتصادية لأفراد المجتمع المستفيدين منه (FAO, 2004)، ويمكن توضيح آثار سياسة دعم الغذاء النقدي على مستوى رفاهية لأفراد المجتمع، على النحو التالي:

1-**تحقيق مبدأ سيادة المستهلك:** تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في إعطاء المواطن حرية اختيار المنتجات التي تناسب احتياجاته وتفضيلاته الفعلية، دون الالتزام بمنتجات معينة قد لا تكون مفيدة له في جميع الأوقات كما في نظام الدعم العيني، مما يؤدي إلى تحسين النتائج التغذوية، ويعزز من استقلالية

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

المواطن، ويسهم في تعزيز كرامته واحترام خياراته، ويحسن من مستوى معيشته، ويجعله أكثر استقلالية في قراراته المالية.

2-**تحقيق العدالة الاجتماعية:** تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في تحسين استهداف المستحقين، وتوجيه دعم الغذاء بدقة أكبر نحو الطبقات الفقيرة، باستخدام قواعد بيانات حديثة مثل أنظمة التسجيل الوطني وبرامج الحماية الاجتماعية، وبالتالي تقليل فرص الفساد المرتبطة بتوزيع السلع، ويضمن وصول المساعدات مباشرة إلى الفئات المستحقة، مما يعزز العدالة بين المواطنين، ويقلل من فرص التسرب والفساد في منظومة دعم الغذاء العيني، حيث توفر سياسة دعم الغذاء النقدي فرصة لمراقبة صرف الأموال بدقة، وتساعد على التحول من فكرة ومفهوم الحماية الاجتماعية إلى العدالة الاجتماعية، بمعنى تحويل المستحقين من حالة العوز إلى التمكين (أحمد، 2022).

3- **تعزيز القدرة الشرائية لأفراد المجتمع:** تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في توفر السلع بشكل دائم بأسعار ملائمة، من خلال تجنب تهريب السلع المدعمة إلى السوق السوداء، وتسهم في زيادة الدخل الحقيقي المتاح للأفراد، مما يعزز من قدرتهم الشرائية، ومن ثم تلبية الاحتياجات الأساسية (FAO, 2004).

4- **تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع:** تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في شكل بطاقة مشتريات لسلع غذائية، في منح الأفراد والأسر مرونة في اختيار سلع وخدمات بحرية أكبر، كما يجعل السوق يعمل بحرية وفقًا لآليات العرض والطلب، مما يسهم في زيادة المعروض وزيادة درجة المنافسة، مما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة السلع، والقضاء على تشوهات الأسعار الناجم عن التلاعب بأسعار السلع التموينية، مما يسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية، وانخفاض الأسعار في الأجل الطويل، كما يسهم في تعظيم الاستهلاك، حيث أبرزت بعض الدراسات أن الانتقال الكامل إلى التحويلات النقدية يمكن أن يعزز الاستهلاك العام والخاص بنسبة 0.1، 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مما يسهم في رفع مستويات المعيشة للطبقات الفقيرة (Breisinger et al., 2024).

5- **تخفيض معدلات الفقر:** تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في تخفيض معدلات الفقر من خلال تحسين مستويات المعيشة للأسر الفقيرة، وتشير الدراسات إلى أنه يمكن تخفيض معدلات الفقر بمعدل يفوق أثر زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو3% في حالة إذا تم استهداف الأسر الفقيرة بشكل دقيق، وتوجيه دعم الغذاء لمستحقيه من الفقراء، واستفادتهم من الأموال الموجهة للدعم على الوجه الأكمل، مع ضمان عمل الأسواق بصورة سليمة (Breisinger & Diao, 2019).

6- **الاستثمار غير المباشر في رأس المال البشرى:** حيث تساعد شروط الحماية الاجتماعية لسياسة دعم الغذاء النقدي على زيادة معدلات التحاق أبناء الأسر الفقيرة بالتعليم والانتظام فيه، وتحسين الرعاية الصحية الوقائية، والحد من عمالة الأطفال، مما يؤدى في الأجل الطويل إلى تحسين مستويات المعيشة للأسر الأكثر فقرًا، حيث ترتفع العوائد النقدية والدخل الذي يحصل عليه الفرد بارتفاع مستواه التعليمي، كما أن تحسن الحالة الصحية، يسهم في زيادة قدرة الفرد على المساهمة بفاعلية في العملية الإنتاجية (أحمد، 2022).

7- **تحسين مستويات الاستهلاك:** تعزز سياسة دعم الغذاء النقدي من الاستهلاك المحلي، وتنويع الطلب على السلع والخدمات، من خلال منح الأسر القدرة على الشراء من الأسواق المحلية، وتنشيط الاستهلاك الداخلي، مما يُسهم في تحفيز الاقتصاد المحلي، وتحريك عجلة الإنتاج، مما يشجع مزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والاستثمار في السوق المصرية، كما يسهم ارتفاع الطلب في زيادة الإنتاج الذي يتطلب بدوره تشغيل عمالة جديدة أو زيادة رواتب الموظفين، ومن ثم ارتفاع الدخول الحقيقية لهم، وبالتالي زيادة قدرتهم على الاستغناء عن الدعم في الأجل الطويل، ومن ثم زيادة رفاهية أفراد المجتمع الفقراء (بدوي، 2017).

8- **تعزيز الشمول المالي ودمج الفئات الفقيرة في المنظومة الرقمية:** تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في تعزيز الشمول المالي بما يتماشى مع رؤية ومستهدفات الدولة نحو تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال الربط بين منظومة الدعم النقدي والتحول الرقمي، حيث يتم الاستفادة من التكنولوجيا

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

الرقمية وقاعدة البيانات القومية في تطوير نظام دفع شامل لمستحقي الدعم الرقمي، مما يسهم في وصول الدعم لمستحقيه ودمج أكبر فئة ممكنة من الفئات الفقيرة في المنظومة الرقمية التي تسهم في تحقيق الشمول المالي (Breisinger et al., 2024).

4: آليات سياسة التحول لدعم الغذاء النقدي

تتطلب سياسة التحول من دعم الغذاء العيني إلى دعم الغذاء النقدي ضرورة استهداف الفقراء بالتحويلات النقدية بدلًا من السلع الغذائية الأساسية، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

4-1: تحديد الفئات المستهدفة

يتم تقديم الدعم النقدي لمستحقيه من خلال استهداف الطبقات الفقيرة من محدودي الدخل؛ وهم الذين لا يتجاوز دخلهم الحد الأدنى اللازم لمستوى المعيشة، ومنهم: الأسر الفقيرة التي تعولها الأم والأرامل والمطلقات بدون عائل، وذوي الإعاقة وكبار السن واليتامى والفئات التي تعاني من الفقر المدقع والأطفال والشباب العاطلين وعمال اليومية والعمالة الماهرة وغير الماهرة (عبد الحليم، 2017).

4-2: تحديد آليات استهداف الأسر المستحقة للدعم

يوجد عديد من آليات الاستهداف التي يمكن الاختيار فيما بينها في تحديد الفئات المستهدفة من الدعم النقدي لتحقيق مزيد من الكفاءة والعدالة من برنامج دعم الغذاء النقدي، منها:

1-**مؤشر دخل الأسرة:** حيث تستحق الأسرة الدعم عندما يقل دخلها عن مستوى معين محدد مسبقًا، ما يتطلب جمع معلومات عن دخل الأسرة والتحقق منها، وتحديث البيانات بصفة مستمرة.

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

2-**مؤشرات مستوى معيشة الأسرة:** مثل حجم الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة ومعدل الإعالة بها، والموقع السكنى ونوعيته وفاتورة استهلاك الكهرباء، وهل هناك سيارات مملوكة للأسرة، ويتم الاعتماد على تلك المؤشرات عندما يكون هناك صعوبة في التوصل إلى دخل الأسرة.

3-**المجتمع المدني:** من خلال الاستعانة بالجمعيات الأهلية، والاستفادة من المعلومات المتاحة لدى المسئولين في المجتمع المحلى، وعلى الرغم من انخفاض تكلفة تطبيق هذا الأسلوب فإنه يخضع في كثير من الأحيان إلى السلطة التقديرية للمسئولين في المجتمع المحلى بدون معايير واضحة.

4-**الاستهداف الجغرافي:** يتم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعبر على انخفاض مستويات المعيشة في بعض المناطق، مثل ارتفاع نسبة السكان المحرومين من المرافق العامة، أو انتشار ظاهرة عمالة الأطفال أو ارتفاع معدل الأمية بين السكان للفئة العمرية أكبر من 15 عام، وتتسم هذه الآلية بسهولة إدارتها، وقدرتها على توزيع الدعم وتخصيصه لصالح الأفراد في المناطق الاكثر احتياجًا، وتشجع على تطبيق اللامركزية في توزيع الدعم (النمر وسليمان، 2021)

4-3: طرق حساب قيمة الدعم النقدي

تتوقف قيمة مبلغ الدعم الممنوح للفئات المستهدفة على الأهداف المراد تحقيقها، فقد تهدف الحكومة إلى تغطية الاحتياجات الضرورية للطبقة الفقيرة من السلع الغذائية، بالإضافة إلى تشجيعهم على استكمال مراحل التعليم لأطفالهم، وتوفير الرعاية الصحية للأطفال أو للأمهات. ويمكن تحديد قيمة الدعم النقدي كنسبة من متوسط إنفاق الأسرة على السلع الغذائية الأساسية قبل دخولها ضمن منظومة الدعم، أو كنسبة من تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات الأساسية التي يستهلكها الفقراء، حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نصف إنفاق الأسر الفقيرة، ونحو 37% من إنفاق الأسر الغنية (أبو زيد، 2019). وحفاظًا على القيمة الحقيقية لمبلغ دعم الغذاء الممنوح، يتم ربط قيمة الدعم بمعدل التضخم، أو بالحد الأدنى للأجور أو الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، بما يسهم في التخفيف من حدة الفقر، وتمكين المستفيدين من شراء السع

الغذائية الضرورية لتحسين نوعية الحياة بقيمة دعم حقيقية، وليست اسمية، أو تقدير قيمة الدعم وفقًا لنصيب الفرد من الدعم المخصص للسلع التموينية ودعم الكهرباء والمواد البترولية (عبد الحليم، 2017).

ويمكن الاعتماد على آلية استهداف متعدد المراحل للوصول إلى الفئات المستحقة لدعم الغذاء النقدي، بحيث تبدأ تلك المراحل بآلية الاستهداف الجغرافي، حيث يمكن تحديد المناطق التي يعاني نسبة كبيرة من سكانها من الفقر المدقع. ثم تحديد الفئات المستحقة للدعم في تلك المناطق، من خلال الاستعانة بآلية المؤشرات التقريبية التي تعبر عن المستوى المعيشي للأفراد من حيث مناطق السكن، وعدد أفراد الأسرة ومن يعولهم، وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة ومدى توافر خدمات البنية الأساسية لهم، من خلال المعلومات المتاحة لدى المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعي (كيكي، 2022).

4-4: التقييم والرقابة والمتابعة

يجب مراقبة تطبيق الشروط والمعايير المطلوبة لتحديد الفئات المستحقة لدعم الغذاء النقدي، بالتنسيق مع الوزارات والوحدات المحلية والجهات المعنية، مع ضرورة تفعيل الرقابة والمتابعة، لضمان صرف الدعم لمستحقيه، وفي أوقاته المحددة، مما يسهم في تعزيز الشفافية ويزيد من كفاءة وعدالة تقديم الدعم النقدي للفئات المستحقة، وفق الشروط والمعايير المحددة (الحميضي، 2022). وتعتزم الحكومة المصرية التحول من دعم الغذاء العيني للدعم النقدي، وفي ذلك الإطار يجب عليها دراسة تجارب الدول التي طبقت منظومة الدعم النقدي، وتحديد أفضل أساليب الاستهداف التي نجحت في تحديد الأسر المستحقة للدعم بدقة، والاستفادة من إيجابيات وسلبيات تلك التجارب.

5: التجارب الرائدة لسياسة التحول لدعم الغذاء النقدي

شهدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، تحولًا تدريجيًا نحو اعتماد برامج الدعم النقدي كبديل أكثر كفاءة وفعالية لآليات الدعم العيني التقليدية. وبدأت هذه الموجة من الإصلاحات بشكل منهجي في أواخر التسعينيات، وتحديدًا في عام 1997، عندما أطلقت كل

من المكسيك والبرازيل برامجهما الرائدة للدعم النقدي المشروط. وقد شكّل نجاح هاتين التجربتين نقطة انطلاق لانتشار هذه السياسات، حيث تزايد عدد الدول التي تبنتها بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو 63 دولة بحلول عام 2016، وشملت مناطق جغرافية متنوعة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وفيما يلي عرض تجارب أبرز هذه الدول التي حققت نجاحات ملحوظة في هذا التحول، لاستخلاص الدروس المستفادة.

5-1: تجربة المكسيك

تنوعت برامج الدعم التي تم استخدامها في المكسيك لتحسين أوضاع الفقراء ما بين الدعم النقدي والعيني، حيث تمثل برنامج الدعم العيني في دعم أسعار السلع الضرورية (الخبز والزيت) باعتبارها من ضروريات الحياة للفقراء، وقدمت الحكومة كوبونات الغذاء للحصول على الألبان المدعمة، بالإضافة إلى تنفيذ وزارة الصحة برامج تغذية من أجل توفير الرعاية الصحية للأمهات خلال فترات الحمل وتغذية الأطفال الرضع (عبد الحليم، 2017). وأطلقت الحكومة المكسيكية عام 1997 برنامج دعم نقدي مشروط موجه للفقراء يسمي "بروجريسا" (Progresa) كبديل للدعم العيني، ثم تم تغييره عام 2000 إلى (Opportunidades)، ولاحقًا أصبح يُعرف بـ "بروسبيرا" (Prospera). ويهدف إلى: تحسين التغذية والصحة والتعليم، وكسر حلقة الفقر للفئات الأشد فقرًا، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

واتبعت المكسيك عدة آليات لتحديد المناطق الفقيرة المستحقة للدعم النقدي، حيث استخدمت منهج الاستهداف الجغرافي، ثم استخدمت منهج دخل الأسرة باستخدام المؤشرات الدالة على الدخل والإنفاق مثل فواتير استهلاك المياه والكهرباء وحجم الأسرة، ومعدل الإعالة ونوعية المسكن، وموقعه، وتم الاستعانة بالأجهزة المحلية والمجتمع المدني لتحديد الأسر المستحقة فعليًا للدعم، واستهدفت الحكومة المكسيكية الأسر في شريحة 10% الأقل دخلًا في توزيع الدخل القومي، ومنحت كل أسرة 75 دولارًا شهريًا (يوسف، 2010)، واعتمدت لهذا البرنامج 2,6 مليون دولار تغطي 40% من الأسر الريفية عام 2002. وفي غضون 10 سنوات، توسع البرنامج ليشمل نحو 5 مليون أسرة، وارتفعت التحويلات النقدية بنسبة 24٪ خلال الفترة ذاتها. واستخدمت المكسيك البطاقات الذكية للحد من تسرب دعم الخبز إلى غير المستحقين، حيث يسمح للمستفيد

بالحصول على حصة من الخبز المدعم مجانيًا يوميًا(Omar, 2021) . **ونجحت الحكومة المكسيكية في تحقيق نتائج إيجابية من سياسة دعم الغذاء النقدي، أهمها ما يلي:**

1- **تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة:** حيث أشار برنامج المساعدة الغذائية التابع للحكومة المكسيكية إلى أن استبدال الدعم العيني ببرنامج دعم نقدي، حقق وفورات في التكاليف، أسهمت في تخفيف الضغط على موارد الدولة.

2- **تحقيق الأمن الغذائي:** ساعدت سياسة دعم الغذاء النقدي الأسر المستحقة للدعم على زيادة الإنفاق على الأغذية الصحية مثل؛ الفواكه والخضروات، فعلى الرغم من أن زيادة الدعم بنسبة 24٪ لم تواكب ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 39٪، لكنه أسهم في تحسين جودة التغذية، حيث زاد استهلاك الخضروات والفواكه بنسبة 12.3%، وزاد استهلاك السعرات الحرارية من المنتجات الحيوانية.

3- **ارتفاع مستوى الرعاية الصحية:** حيث أسهم التزام الأسر المستحقة لسياسة دعم الغذاء النقدي، بالشروط التي حددتها الحكومة في ارتفاع مستوي الرعاية الصحية للأطفال حديثي الولادة، وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع، وارتفعت نسبة الزيارات الصحية المنتظمة للمستشفيات والعيادات الصحية من 30% إلى 60% من قبل الأطفال أقل من 5 سنوات، كما انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض للأطفال أقل من سنتين بنسبة 12% (يوسف، 2010).

4- **تحسين مستوى التعليم:** حيث ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس خاصة في مرحلة التعليم الثانوي والملتحقين من الفتيان والفتيات بنسبة 11.1%، مع زيادة نسبة الإناث بنحو 14.8% ونحو 6.5% للذكور، وانخفض معدل رسوب الأطفال المشاركين في البرنامج من نحو 37% لنحو 33%، وتراجع معدل التسرب من التعليم من نحو 13% لنحو 9%، حيث يعد الإنفاق على التعليم استثمارًا بإتاحة الفرصة للأفراد باكتساب المعارف والمهارات، مما يسهم في زيادة مستويات دخول المواطنين (نور الدين ومحمد، 2014).

5- **تحسين مستويات الدخول للطبقات الفقيرة:** حيث أسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في تحسين مستوى الدخل في القطاع العائلي بنسبة 20%، وتقليص فجوة الفقر بنسبة 36%، وتخفيض معدل شدة الفقر بنسبة 45%، وبالنسبة للأسر الأشد فقرًا، تسهم زيادة الدخل بنسبة 10% في تحسن الأمن الغذائي بنسبة 5%، مقيسًا بالسعرات الحرارية المتاحة (Zeller et al,. 2006).

5-2: تجربة البرازيل

شهدت البرازيل نقلة نوعية في سياساتها الاجتماعية من نظام يعتمد على توفير الغذاء بشكل مباشر إلى نظام يُركز على سياسة دعم الغذاء النقدي المشروط خلال العام 2003، تحت اسم Bolsa Familia، بهدف تحسين دخول الطبقات الفقيرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بطريقة أكثر كفاءة واستدامة، وضمان وصول الدعم لمستحقيه وتخفيض التكاليف الإدارية (علي، 2014). وقدمت البرازيل نهجًا متكاملًا للأمن الغذائي من خلال تحويلات نقدية لبعض الأسر المستهدفة، تضمنت: تحويلات نقدية أو غذائية لمرة واحدة تستخدم في حالات الطوارئ مثل الجفاف أو الكوارث الطبيعية لدعم مستويات المعيشة، وتحويلات نقدية منتظمة تهدف إلى سد الفجوات في تغطية الضمان الاجتماعي، وهي محددة زمنيًا وغير مؤسسية. وبرامج متكاملة تقدم حقوقًا قانونية دائمة للمواطنين وتكون مستدامة ماليًا وسياسيًا، كما أنها ترتبط بخدمات مساندة مثل التعليم والصحة (Britto & Medeiros, 2008).

واستهدف برنامج المنح الأسرية Bolsa Familia الأسر الفقيرة التي يقل دخلها الشهري عن 28 دولار، وتم ربط تقديم التحويلات النقدية بشروط صارمة، تمثلت في التزام الأسر المستحقة للدعم النقدي بتعليم أطفالها والالتزام بالحصول على الأمصال والتطعيمات للأطفال بشكل منتظم، ويستخدم نظام السجل الموحد لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة (FAO, 2004)، وبلغ متوسط المبلغ الشهري لكل أسرة ما بين 18 إلى 175 ريال برازيلي (ما يعادل 5 إلى 50 دولار أمريكي)، ويتغير المبلغ حسب عدد الأطفال والوضع الاقتصادي للأسرة، وتحصل الأم على 30 دولار شهريًا لكل طفل لديها بحد أقصى 3 أطفال، وتم تخصيص 0.5% من الناتج المحلى الإجمالي لتمويل البرنامج، وذلك بهدف تحسين نوعية القوة البشرية التي تعد أحد أهم عوامل الإنتاج لعملية التنمية الاقتصادية (Soares et al., 2022). وقد **نجحت تجربة البرازيل في تحقيق أهدافها من التحول نحو سياسة دعم الغذاء النقدي**، حيث تمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

1- تحقيق العدالة في توزيع الدخول: حيث بلغت نسبة المستفيدين من برنامج الدعم في البرازيل بحلول عام 2010، نحو 12 مليون أسرة، ما يعادل نحو 50 مليون شخص – ربع سكان البرازيل خلال تلك الفترة-

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

وارتفع دخل الفقراء خلال الفترة من 2003– 2009 تسعة أمثال ارتفاع دخل الأغنياء، كما ارتفع دخل أفقر 10% من السكان بنسبة 7%، بينما بلغ معدل نمو الدخل لفئة الـ 10% الأغنى من السكان نحو 1.7%، مما أسهم في تحسن توزيع دعم الغذاء، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول. وتخفيض نسبة الفقر في البلاد إلى 7% من إجمالي السكان مقارنة بنحو 22%، وانخفض الفقر المدقع بنسبة 3.2٪ تقريبًا.

2- **تحقيق الأمن الغذائي:** أسهمت التحويلات النقدية في البرازيل في تحقيق الأمن الغذائي حيث انخفض معدل الجوع من 9% خلال الفترة من 2000–2002 إلى 6% في 2006–2008، وارتفعت احتمالات تحقيق الأسر للأمن الغذائي بنسبة 52%، وانخفض سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن 6 سنوات بنسبة 30% (أبوزيد، 2019).

3- **تحسين مستوى التعليم:** حيث أسهمت التحويلات النقدية بالتزام الأسر بالتحاق أطفالها وانتظام حضورهم بالمدرسة، فارتفعت نسبة حضور الأطفال بين 6–17 سنة للمدرسة بنحو 4٪ إلى 7٪، وكان الأطفال المنتمون للأسر الأشد فقرًا، هم الأكثر التزامًا بالحضور بنسبة 6٪ من نظرائهم غير المستفيدين، وانخفضت نسبة التسريب في التعليم من 12% عام 1999 إلى 8.7 %عام 2004، كما انخفض معدل الأمية بين السكان أكبر من 10 سنوات، من 12.3 % إلى 10.4% خلال الفترة ذاتها.

4- **تحسين مستوى الرعاية الصحية:** أسهم التزام الأسر المستحقة لدعم الغذاء النقدي بالمتابعة الصحية للأطفال في ارتفاع معدلات التطعيم والرعاية الصحية للأطفال بنسبة 11٪ إلى 14٪ بين المستفيدين، وكان هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات تغذية الأطفال ووزنهم مقارنة بالأطفال من الأسر غير المستفيدة (Soares et al., 2022).

5-3: تجربة إيران

انتهجت الحكومة الإيرانية سياسة دعم عيني مفتوح منذ عام 1979، ولكنها عانت من عدم وصول الدعم لمستحقيه، واستفادة الطبقة الغنية والمتوسطة من الدعم دون الفقراء، لذلك سعت الحكومة إلى إصلاح منظومة الدعم من خلال التحول نحو برنامج الدعم النقدي المستهدف. وبدأت الحكومة الإيرانية بالتحول من الدعم العيني السائد إلى دعم نقدي خلال عام 2008، وذلك من خلال خطة طويلة الأجل تهدف إلى وقف إهدار المال العام، وضمان التوزيع العادل للدخول والموارد، والحد من الفقر. وتضمنت استراتيجية التحول إلغاء الدعم السلعي خلال 5 أعوام، مع تلقى طلبات من الأفراد الراغبين في الحصول على الدعم النقدي

لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة تضم عدد المستفيدين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لتحديد أكثر الفئات المستحقة للدعم في المجتمع (FAO, 2012). وقد تم صرف مبلغ نقدي لكل أسرة مستحقة للدعم في السنة الأولى بحد أدنى بلغ 25 دولار لكل فرد، على أن يزيد هذا المبلغ خلال 5 سنوات، وبدأت الحكومة في تنفيذ هذا البرنامج بنهاية العام 2010، ثم قررت منح مبالغ أكبر للفئات الأكثر فقرًا في المناطق العشوائية تصل نحو 30 دولار لكل فرد. كما قامت الحكومة بتقديم الدعم النقدي للاجئين، وعمل حملة إعلامية واسعة لتوعية المواطنين بأهمية اصلاح منظومة الدعم والنتائج المتوقع الحصول عليها من هذا الإصلاح (علي، 2014).

وأطلقت الحكومة الإيرانية في سبتمبر 2023 برنامج "كالا برغ" الذي يتضمن تقديم قسائم إلكترونية لشراء سلع غذائية أساسية، واستهدف البرنامج الثلاث شرائح الأولى من الدخل، لكنه توسع ليشمل 75% من السكان، ما يعادل نحو 61 مليون شخص، بحيث يحصل كل مستفيد على دعم شهري بقيمة 1,2 مليون ﷼ إيراني ما يعادل نحو 4,2 دولار. كما قدمت برنامج "فجرانه" في فبراير 2024، كدعم إضافي مؤقت لبرنامج "كالا برغ"، بزيادة الدعم إلى 2,2 مليون ﷼ ما يعادل نحو 7.7 دولار شهريًا، واستمر البرنامج حتى أبريل 2024 واستفاد منه نحو 52 مليون شخص (World Bank, 2024). وقد **أسهم التحول من الدعم السلعي إلى سياسة دعم الغذاء النقدي في إيران في تحقيق عديد من النتائج الإيجابية، رغم تآكل القوة الشرائية للدخول نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الدولة**، وتضمنت النتائج الإيجابية ما يلي:

1- **تحقيق العدالة في توزيع الدخول:** حيث أسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في تقليل الهدر وتوصيل دعم الغذاء للفئات المستحقة، حيث كانت تستفيد من الدعم العيني الفئات الغنية والمتوسطة، وأسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في تحسين الاستهداف ووصوله للفئات الفقيرة المستحقة للدعم، مما أسهم في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة والأشد فقرًا، حيث أسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في إيران في تقليل معدل الفقر من 29.1٪ في 2021/2020 إلى 21.9٪ في 2023/2022، حسب خط الفقر الدولي (6.85 دولار/اليوم)، مما يعني خروج نحو 6,1 مليون إيراني من تحت خط الفقر (Saeediankia et al., 2023).

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

2- **تحسين الاستهلاك وتنوع النظام الغذائي:** أسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في إيران في تحسين معدلات الاستهلاك وارتفاع الإنفاق على الغذاء بعد تطبيق الخطة مباشرة بنحو 823 ألف ريال للأسرة بنحو 6.36 دولار، بالإضافة إلى انخفاض حجم استهلاك عديد من السلع المدعمة بنسبة 30% في أولى سنوات تطبيق برنامج الدعم النقدي، حيث أشارت بيانات "مشروع جودة النظام الغذائي العالمي" في نوفمبر 2023، إلى استهلاك نحو 99% من السكان نوعًا واحدًا على الأقل من الأطعمة النشوية، واستهلك نحو 88% من السكان خضروات، و80% فواكه، واستهلك 96% من السكان أطعمة من مصادر حيوانية، مما أسهم في تحسن جودة الإنفاق على السلع الغذائية (World Bank, 2024).

3- **زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية:** حيث أسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في توفير التكاليف التشغيلية والإدارية للدعم العيني، فضلًا عن توفير موارد الدولة نتيجة تقليل الفساد وتهريب السلع المدعمة، وتوجيه مبالغ الدعم التي تم توفيرها، إلى دعم الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي (كيكي، 2022).

4- **تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين واللاجئين:** أسهم دعم برنامج الأغذية العالمي في ضمان نحو 80٪ من احتياجات الأسر التي يعيلها رجال، ونحو 100٪ من احتياجات الأسر التي تعيلها نساء، فضلًا عن دعم تعليم الفتيات اللاجئات ورفع معدلات انتظام حضورهم في المدارس بنسبة 80% في 2023، مقارنة بنحو 30% في بداية الألفينات، مما أسهم في اكسابهم مهارات تمكنهم من العيش بكرامة (Khodabakhsh, 2024).

5-4: تجربة الهند

اعتمدت الهند، باعتبارها واحدة من أكبر دول العالم سكانًا، على الدعم العيني للغذاء والقائم على توفير السلع الأساسية (مثل الأرز، والقمح، والسكر) بأسعار مدعمة، من خلال شبكة متاجر حكومية تُعرف باسم نظام التوزيع العام Public Distribution System (PDS)، ولكن عانى هذا النظام من تسرب الدعم إلى الفئات غير المستحقة، وانتشار الفساد، وضعف الكفاءة والعدالة في التوزيع، مما دفع الحكومة الهندية لإصلاح منظومة الدعم من خلال التحول إلى سياسة دعم نقدي مباشر للفئات المستحقة للدعم، ولكن

لم يتم تعميم الدعم النقدي بالكامل في جميع أنحاء البلاد، بينما تواصل بعض الولايات العمل بالنظام العيني أو النموذج المختلط (Bhat, 2025).

وقامت الحكومة الهندية بالجمع بين برامج الدعم العيني والنقدي، بهدف تحسين مستويات دخول الطبقات الفقيرة، حيث قامت بتقديم مبالغ نقدية للأسر الأشد فقرًا في المناطق الريفية بهدف ضمان توفير الحد الأدنى لهم من استهلاك السلع الغذائية، كما قامت بتوزيع كوبونات الغذاء للطبقات الفقيرة في المناطق الحضرية، تحت شرط اشتراك الأسر المستحقة للدعم في برامج العمل العام مثل برنامج MGNREGS الذي يضمن عمل 100 يوم سنويًا للفقراء في مجال الأشغال الخاصة بالمجتمع المحلي بأجر منخفض (علي، 2014).

وبدأت الهند بالتحول تدريجيًا من نظام الدعم العيني للغذاء القائم على التوزيع العام إلى نظام الدعم النقدي المباشر (Direct Benefit Transfer – DBT) خلال عام 2013، بهدف تمكين الأسر الفقيرة من شراء السلع الغذائية، من خلال إصدار بطاقة الهوية البيومترية "آدهار Aadhaar"، التي تضم بصمات المستفيدين وبياناتهم، لأكثر من 1.3 مليار هندي، وفتح حسابات مصرفية مجانية للفئات الفقيرة التي لم تمتلك حسابات بنكية، كما تم ربط برنامج دعم الغذاء بمنصة DBT لتحويل المبالغ مباشرة إلى الحسابات البنكية دون تدخل وسطاء، حيث تم فتح أكثر من 530 مليون حساب بنكي حتي أغسطس 2024، 55% منها كانت للنساء، و67% منها في المناطق الريفية(Indian ministry of finance, 2024). **تُعد تجربة الهند في التحول إلى سياسة دعم الغذاء النقدي من أنجح التجارب العالمية**، حيث أسهمت في تحقيق النتائج الإيجابية التالية:

1- **تحسين كفاءة توزيع الدعم:** حيث أسهم نظام آدهار والتحقق الرقمي في ضمان وصول دعم الغذاء النقدي للفئات المستحقة، مما أسهم في تحسين كفاءة توزيع الدعم.

2- **تقليل عجز الموازنة العامة:** حيث أسهمت سياسة دعم الغذاء النقدي في تقليص التكاليف التشغيلية والإدارية لمنظومة الدعم العيني، مما أسهم في تحقيق وفر مالي كبير للدولة، وقد ساعد ذلك على تقليل العجز المالي وتحسين كفاءة إدارة الدعم (كيكي، 2022).

3- **تقليل الفاقد من السلع المدعمة:** حيث أسهم تقديم الدعم في صورة نقدية في القضاء على الفساد، من خلال تقليل معدلات تسرب السلع المدعمة في النظام القديم من نحو 54% من السلع المدعومة إلى أقل من 15% في بعض الولايات بعد ربطه بنظام آدهار.

4- **تقوية البنية التحتية الرقمية في الهند:** حيث توسعت منظومة الدفع لبرنامج DBT من 28 برنامجًا في 2013 إلى أكثر من 320 برنامجًا حاليًا، فضلًا عن ارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة من نحو 68.6% عام 2013 إلى 85.4% عام 2024 (Bhat, 2025).

5-5: تجربة ملاوي

اعتمدت ملاوي على تقديم الدعم الغذائي بصورة عينية، من خلال توزيع المواد الغذائية مباشرةً للأسر المستحقة، خاصةً خلال فترات الأزمات الغذائية. ومع ذلك، أظهرت التقييمات أن هذا النهج يواجه تحديات مثل: ارتفاع تكاليف النقل والتخزين، وتسرب المساعدات وعدم وصولها إلى المستفيدين الحقيقيين، وضعف المرونة في تلبية الاحتياجات المتنوعة للأسر، واستجابةً لهذه التحديات، بدأت الحكومة الملاوية في التحول نحو سياسة دعم الغذاء النقدي (FAO, 2012). وقامت الحكومة الملاوية بالتحول من دعم الغذاء العيني إلى سياسة دعم الغذاء النقدي، من خلال تنفيذ برامج للتحويلات النقدية، من أبرزها: برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية (SCTP) ويستهدف الأسر الفقيرة، خاصةً تلك التي تعيلها نساء أو تحتوي على أفراد مسنين أو ذوي إعاقة، وبرنامج "التحويلات النقدية الطارئة": يُفعل خلال فترات الأزمات مثل الجفاف أو الفيضانات، لتقديم دعم مالي مؤقت للأسر المتضررة (WB, 2025).

وكان في ملاوي خلال عام 2000، ثلاث برامج للدعم هي: برنامج دعم نقدي شهري، وبرنامج دعم يقدم ويوزع بإيصال نقدي، وبرنامج دعم عيني، وسجلت التقارير الحكومية أن أفضل هذه البرامج هو برنامج الدعم النقدي، حيث كان يعطى قدرة شرائية للفرد في عام 2002 على شراء ما قيمته 70 كيلو جرام من

الذرة، مقارنة بـ 16 كيلو جرام في حالة الدعم العيني، وتم تقديم عديد من البرامج بين عامي 2005، 2009، من بينهم برنامج أوكسفام وهو تحويل نقدي غير مشروط بقيمة 26 دولارًا شهريًا لـ6,000 أسرة، ومشروع Dowa الطارئ: ويعتمد على تعديل المدفوعات النقدية شهريًا حسب أسعار الغذاء المحلية، فضلًا عن مشروع Concern Worldwide: ويشمل دعم نقدي وسلع غذائية، وتم تعديل قيمة التحويلات حسب حجم الأسرة والأسعار المحلية، وهو برنامج تجريبي استفادت منه نحو 11 ألف أسرة في الجنوب، مقابل العمل في بناء أصول مجتمعية (FAO, 2015).

وتم إدخال مشروع "التحويلات النقدية الطارئة" في عام 2006 في منطقة متشينجي، بهدف تقديم مدفوعات نقدية غير مشروطة شهريًا للأسر الفقيرة التي تعاني من نقص في القدرة على العمل، للحفاظ على القدرة الشرائية رغم التغيرات في الأسعار أثناء الجفاف المحلي، وتقليل الفقر والجوع وتحسين التحصيل الدراسي للأطفال (يوسف، 2010)، وتوسع البرنامج عام 2009 ليشمل 8 مناطق إضافية، وتم الوصول بحلول عام 2015 إلى أكثر من 100 ألف أسرة، وتوسع البرنامج خلال العام 2020، ليشمل نحو 283 ألف أسرة، أي ما يعادل 7% من سكان مالاوي (the transfer project, 2020)، وقد **وأسهم التحول لسياسة دعم الغذاء النقدي في ملاوي في** تحقيق النتائج الإيجابية التالية:

1- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** من خلال تحسين الاستهداف، والوصول بشكل أدق إلى الأسر الأكثر احتياجًا.
2- **توفير موارد الموازنة العامة:** من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بتوزيع السلع، مما يسهم في تخفيض تكاليف توصيل الدعم النقدي، وتوفير موارد الدولة (FAO, 2012).
3- **تحقيق الأمن الغذائي:** حيث أسهمت التحويلات النقدية في تحسن وتنوع النظام الغذائي، من خلال تمكين الأسر المستفيدة من الدعم من استخدام مرونة النقد لشراء أنواع غذائية متنوعة، وفقًا لأولوياتها، مما أسهم في انخفاض نسبة سوء التغذية من 33٪ ما يعادل نحو 4,3 مليون في 1992/1990 إلى 21٪ نحو 3,6 مليون في 2015/2014 (Brugh, 2016).

6: الدروس المستفادة لمصر من تجارب التحول لسياسة دعم الغذاء النقدي

واجهت الدول التي تحولت من دعم الغذاء العيني للدعم النقدي عدة تحديات، ولكنها نجحت في مواجهة بعض من تلك التحديات والتغلب عليها، وتحقيق أقصى قدر ممكن من النتائج المرجوة منها، مما يحتم على الحكومة المصرية دراسة تلك التحديات في إطار رغبتها في التحول لسياسة دعم الغذاء النقدي، والاستفادة من تجارب تلك الدول، بحيث تتمكن من تعظيم النتائج الإيجابية المحققة من التجربة، ومواجهة التحديات التي يمكن أن تعوقها، وفيما يلي نوضح أهم التحديات التي واجهت التجارب السابقة للتحول للدعم النقدي، وأهم الدروس المستفادة من تلك التجارب.

6-1: التحديات التي واجهت تطبيق منظومة الدعم النقدي

واجهت الدول التي تحولت من دعم الغذاء العيني لسياسة دعم الغذاء النقدي عدة تحديات، تمثلت أهم تلك التحديات فيما يلي:

1- **انخفاض القوة الشرائية لقيمة الدعم النقدي:** واجهت عديد من الدول التي تحولت لسياسة دعم الغذاء النقدي مشكلة ارتفاع الأسعار المستمر، نتيجة زيادة الطلب، مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم، والتي أسهمت في انخفاض القوة الشرائية لأموال الدعم، وذلك ما واجهته الهند وإيران عند محاولة التحول لسياسة دعم الغذاء النقدي، حيث واجهت ارتفاع شديد في الأسعار، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للفقراء وعدم قدرة على شراء السلع الأساسية، مما يدفع الحكومة لزيادة الأموال المقررة للدعم، ويحمل الموازنة المالية عبئًا إضافيًا.

2- **ضعف البنية التحتية الرقمية والمالية:** عانت بعض الدول خلال تطبيق سياسة دعم الغذاء النقدي من ضعف بنيتها الرقمية، وعدم توفر الإنترنت في المناطق النائية، فضلًا عن ضعف الثقافة المصرفية لدى الفقراء، حيث لا تمتلك معظم الأسر خاصةً كبار السن والطبقات الأشد فقرًا حسابات بنكية أو محافظ إلكترونية، ولا يمتلكون الخبرة الكافية في التعامل مع الرقمنة، مما يسهم في تأخر استلامهم الدعم، أو

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

عدم تسجيلهم على المنظومة بشكل عام، فقد أظهرت التجربة في بعض الولايات الهندية، أن نسبة كبيرة من المستفيدين من الدعم –بعد أن تم استبدال نظام التوزيع العام بالدعم النقدي– لم يتلقوا مستحقاتهم في الوقت المناسب، وواجهوا صعوبات في الوصول إلى الخدمات المصرفية، فضلًا عن تأخير التحويلات البنكية أحيانًا بسبب مشاكل في الربط أو نقص السيولة، مما أدى إلى تفضيل عديد منهم للنظام العيني التقليدي (عبد الحليم، 2017).

3- **السخط المجتمعي:** واجه تطبيق سياسة دعم الغذاء النقدي اعتراضًا كبيرًا ومقاومة للتغيير من الفئات المستفيدة من الدعم العيني، حيث تستفيد كثير من الجهات مثل بعض التجار وأصحاب المخابز من الفساد والتسرب المالي في نظام الدعم العيني، والذي يقضي بعدم وصول أموال الدعم إلى المستحقين فعليًا (الحميضي، 2022).

4- **صعوبة تحقيق الشروط اللازمة للحصول على الدعم:** قد تجد بعض الأسر أن الشروط اللازم تطبيقها للحصول على الدعم صعبة التحقيق، مما يؤدي إلى الاستبعاد الذاتي أو الاستبعاد بسبب عدم الامتثال، مما يضر بتغطية البرنامج وفعاليته، فإذا كانت الشروط تتطلب الوصول إلى خدمات عامة غير متوفرة، فإن الشرطية لا تغير السلوك بل تعاقب الأسر المستحقة للدعم بالحرمان منه، وقد وجدت المكسيك أن معدلات الالتحاق بالتعليم كانت أقل بنحو 5.4% في الفئة المتلقية للدعم النقدي غير المشروط مقارنةً بالفئة المتلقية للدعم النقدي المشروط، خاصة للأطفال الذين أتموا الصف السادس. بينما أظهرت دراسة في مالاوي أن التأثيرات على التعليم كانت مماثلة في التحويلات المشروطة وغير المشروطة، ولكن عندما كانت التحويلات تقدم مباشرة إلى فتيات المدارس، تحسن الحضور المدرسي بشكل ملحوظ فقط إذا كانت هذه التحويلات مشروطة (FAO, 2012).

6-2: الدروس المستفادة من التجارب الدولية في تطبيق سياسة دعم الغذاء النقدي

يوجد عدة دروس مستفادة من تجارب الدول للتحول للدعم النقدي، خاصةً أن التجارب المذكورة سابقًا تعد من أنجح برامج الدعم النقدي المشروط على مستوى العالم، مما يمنح الحكومة المصرية بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها، من بينها:

1-**تطوير نظام استهداف ذكي:** من خلال استخدام طرق دقيقة لتحديد الأسر الأشد فقرًا، والاعتماد على نهج متكامل لآليات استهداف الفئات المستحقة للدعم، يجمع بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويكون أساسها استبيانات مفصلة وزيارات ميدانية، ومعلومات دقيقة عن التعليم، الصحة، البنية التحتية، الإنفاق الفعلي، بدلًا من الاعتماد على بيانات الدخل فقط، وتطوير أنظمة تسجيل موحدة للفقراء لضمان وصول الدعم إلى المستحقين، مما يمكن من التحديد الدقيق للأفراد المستفيدة من الدعم ويسهل من رقابة المنظومة.

2-**انتهاج منظومة دعم نقدي مشروط:** من خلال تحديد شروط تسهم في الاستثمار في البشر ورفع مستويات التنمية البشرية، كضرورة إرسال الأطفال للمدارس، ومتابعة التطعيمات والفحوصات الطبية، مما يسهم في تحفيز الأسر على التعليم والصحة وتحقيق التنمية البشرية.

3- **التدرج في تطبيق إصلاح منظومة الدعم:** يجب التحول من دعم الغذاء العيني لسياسة دعم الغذاء النقدي على عدة مراحل، من خلال: البدء بسلعة غذائية واحدة ودراسة نتائجها وتنفيذها على طبقات ومناطق معينة، ثم دراسة ومراقبة أثر التحول وتعميم التجربة بعد مواجهة التحديات التي تواجه الفئات والمناطق التي تم دراستها، مما يخفف من صدمة إلغاء الدعم العيني.

4-**المتابعة والتقييم المستمر:** متابعة وقياس تأثير برامج الدعم النقدي بانتظام لقياس الفعالية، وتعديل السياسات حسب النتائج ومواجهة التحديات، من خلال إنشاء وحدة مستقلة لمتابعة وتقييم نتائج سياسة دعم الغذاء النقدي، مع إتاحة البيانات بشفافية للباحثين وصناع القرار، مع تمكين المجتمعات المحلية والمدنية من مراقبة الإنفاق العام على سياسة دعم الغذاء النقدي لضمان الشفافية وتحسين كفاءة توزيع الدعم.

4-**الربط بين سياسة دعم الغذاء النقدي والتحول الرقمي:** من خلال تعزيز الشمول المالي، والاستفادة من التحول الرقمي وقاعدة البيانات القومية مثل بطاقة التموين، وبطاقة الأسرة، وغيرها، وعمل تصميمات مبكرة للتحويلات النقدية، وتنفيذها بشكل فعّال، لتطوير نظام دفع رقمي آمن وشامل، مما يسهم في

تسريع عمليات التحويل وبناء الثقة مع المجتمعات، ويمكن الطبقات الفقيرة من سهولة الحصول على الدعم المقدم لهم بطريقة آمنة.

5- **تبني نهج متكامل يجمع بين الدعم المالي والغذائي:** من خلال تحفيز الإنتاج المحلي، والاستثمار في الزراعة المحلية كوسيلة لضمان استدامة إنتاج الغذاء، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، حيث إن الجمع بين التحويلات النقدية، والتغذية المدرسية، ودعم الزراعة يمكن أن يحقق نتائج مستدامة في تحقيق أهدف الحكومة من منظومة الدعم.

7- **زيادة الوعي المجتمعي بأهمية سياسة دعم الغذاء النقدي:** من خلال الاستعانة بحملات إعلامية واسعة لتوعية المواطنين بأهمية الإصلاح، وأثره الإيجابي في الأجل الطويل، والعمل على زيادة الوعي المجتمعي من خلال حملات توعية على شاشات التليفزيون وفي مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية المواطنين بأهداف منظومة الدعم النقدي ومزاياها وكيفية تطبيقها، مما يسهم في طمأنتهم وكسب ثقتهم واشراكهم في إنجاح المنظومة.

8- **المواءمة بين قيمة الدعم ومعدلات التضخم:** من خلال مراجعة قيمة الدعم وتعديله بشكل دوري طبقًا لارتفاعات الأسعار وزيادة القدرة على مواجهتها، وتوفير وسائل تمويل إضافية من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة سواء الصناعية أو الزراعية، لتوفير موارد مالية إضافية لموازنة الدولة، ويوفر دخلًا إضافيًا للأسر بدلًا من الاعتماد على الدعم الحكومي، ومن ثم تقليل الضغط على موارد الموازنة العامة.

7: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أهم التجارب التي قامت بالتحول من دعم الغذاء العيني لسياسة دعم الغذاء النقدي، من خلال تعريف مفهوم وأهداف الدعم النقدي، وخطوات التحول إليه، وتأثيره على مستوى رفاهية أفراد المجتمع، فضلًا عن استعراض أهم التجارب العالمية ونتائجها، والدروس المستفادة منها، وكانت أهم نتائج البحث والتوصيات ما يلي:

7-1: النتائج

لعل من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1- ضرورة وسرعة الانتقال من دعم الغذاء العيني إلى لسياسة دعم الغذاء النقدي، حيث أسهم اعتماد الحكومة على نظام دعم الغذاء العيني في عدم وصول الدعم لمستحقيه واستفادة الطبقات الغنية على

حساب الطبقات الفقيرة، مما أسهم في حدوث تفاوت في توزيع الدخول، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أدى إلى هدر الموارد نتيجة الإسراف في استهلاك السلع التموينية وتسرب السلع المدعمة إلى السوق السوداء، مما أدى لازدواجية الأسعار وتشوه الأسواق، ومن ثم خفض الكفاءة الاقتصادية. بينما تسهم سياسة دعم الغذاء النقدي في رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال وجود سعر موحد للسلع ناتج عن تفاعل قوي العرض والطلب في السوق، وهو الآلية الأكثر فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الأشد فقرًا، ووصول الدعم لمستحقيه.

2- هناك عدة أشكال للتحول لسياسة دعم الغذاء النقدي منها الدعم النقدي المطلق، والدعم النقدي المشروط، والدعم النقدي غير المشروط، وأظهرت النتائج أن الدعم النقدي المشروط هو الشكل الأكثر ضمانًا لتحقيق أهداف الحكومة في مواجهة حدة الفقر، ورفع مستويات الأسر المعيشية، ورفع مستويات التنمية البشرية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، ويتطلب استهداف الفقراء بالتحويلات النقدية بدلًا من السلع الغذائية الأساسية اتباع عدة خطوات أهمها: تحديد الفئات المستهدفة، وتحديد الآلية التي سيتم بها التحويل، ثم تحديد قيمة التحويل وما مدى حرية متلقي التحويل النقدي في إنفاقه.

3- أثبتت التجارب الدولية نجاح سياسة دعم الغذاء النقدي المشروط في إصلاح منظومة دعم الغذاء، وتحسين الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، وخاصةً الطبقات الأكثر فقرًا، حيث يسهم في تحسين أوضاع الفقراء، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، فضلًا عن قدرته على الربط بين الدعم والاستثمار في رأس المال البشرى في شكل تنمية قدرات الأسر الفقيرة، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات التعليمية، والصحية، وتنويع التغذية، مما يسهم في تحسين الظروف الصحية والمستويات المعيشية للفئات الفقيرة، وتحسين توزيع الدخول ووصول الدعم لمستحقيه وتقليل الفاقد وتسرب وإهدار الموارد.

4- واجهت الدول التي تحولت من دعم الغذاء العيني للدعم النقدي عدة تحديات، رغم نجاحها في التعامل مع تلك التحديات ومواجهتها، وإنجاح منظومة الدعم النقدي، وتحقيق النتائج المرجوة منها، وتتضمن: انخفاض القوة الشرائية لقيمة الدعم النقدي، وضعف البنية التحتية الرقمية والمالية، وضعف الثقافة المصرفية لدى الفقراء، والسخط المجتمعي ومقاومة التغيير من الفئات المستفيدة من الدعم العيني، ما يتطلب ضرورة الاستفادة من تجارب تلك الدول التي نجحت في تطبيق منظومة الدعم النقدي.

5- يعد التحول لسياسة دعم الغذاء النقدي خطوة إيجابية، إذا تمت بشكل مدروس ومدعوم بآليات رقابية تضمن الشفافية والكفاءة والاستمرارية، حيث يجب الكشف عن آليات وشروط ومنهجية الاستهداف، وعن

مبلغ الدعم المحدد لكل أسرة ومعايير استخدامها لتحقيق الحد الأقصى من التوافق المجتمعي، وأهمية المواطنة، حيث لم تنجح برامج الدعم النقدي إلا باعتماد مبدأ حق الأسرة في الحصول على هذه المنح كإحدى حقوق المواطنة، وتمكين النساء، فضلًا عن ضمان استمرارية مبلغ الدعم النقدي وربطه بمعدل التضخم، من خلال توفير التمويل والطاقات البشرية اللازمة لتنفيذه.

7-2: التوصيات

وفقًا للنتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يوجد عدد من التوصيات التي يتعين على متخذ القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها بعين الاعتبار عند قيام الحكومة المصرية بتطبيق سياسة التحول إلى دعم الغذاء النقدي، وتتمثل فيما يلي:

1. **يجب على الحكومة المصرية تبني نظم دقيقة للاستهداف وفقا لمعايير محددة واضحة للاستهداف**، من خلال الجمع بين أكثر من طريقة من آليات الاستهداف لتمكين الوصول الدقيق للمستحقين لدعم الغذاء النقدي، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة وسجلات قومية تتضمن كافة البيانات الخاصة بالمستهدفين، ويتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية، ويتم وضعها بناء على خريطة الفقر التي توضح الأماكن التي تزيد فيها نسبة الفقر، والتركيز على المناطق الأكثر احتياجًا، مع إعطاء أولوية للصعيد والمناطق النائية، لتقليل الفجوة الجغرافية في الخدمات والفرص.
2. **ضرورة الاستفادة من فرص التحول الرقمي في الربط الإلكتروني لقواعد البيانات على المستوى القومي**، وتوفير وسائل دفع إلكترونية تمكن من التحويل الإلكتروني للأموال لمستحقي الدعم عبر حساباتهم المصرفية أو المحافظ الرقمية، مما يسهم في ضمان وصول الدعم لمستحقيه، ورفع مستويات الشمول المالي.
3. **يتعين على الحكومة المصرية وضع استراتيجية شاملة لدعم الغذاء النقدي تأخذ في اعتبارها التوسع في مخصصات الدعم النقدي**، وربط قيمته بخط الفقر وبمعدلات التضخم، ووضع خطة استباقية شاملة لبرامج الدعم النقدي الإضافية للتحوط ضد الأزمات، بما يضمن حصول المواطنين على الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية.

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

4. **ضرورة تحقيق التكامل بين مكونات وبرامج دعم الغذاء النقدي في الأجل الطويل،** من خلال ربط برامج المساعدات النقدية التي تقدمها الحكومة مثل تكافل وكرامة، ببرامج الدعم النقدي للغذاء وبرامج سوق العمل وبرامج التدريب المهني، لتوفير فرص تمكين اقتصادي مستدام للفئات الفقيرة، وزيادة الاندماج الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مما يسهم في اخراج المواطنين من دائرة الفقر والعوز إلى التمكين.
5. **يجب على الحكومة المصرية الرقابة والتقييم المستمر لدعم الغذاء النقدي،** وتعزيز الحوكمة الاجتماعية، وضمان الشفافية والمساءلة، من خلال تضافر كافة الجهود الرقابية والأمنية والتكنولوجية والمالية والاقتصادية لإحكام الرقابة على الأسواق ومراعاة التغيرات الممكنة في أسعار السلع عالميًا، والارتفاعات الممكنة لمعدلات التضخم.
6. **يتعين على الحكومة المصرية تبني استراتيجية اتصال مكثفة للترويج لإصلاح نظام الدعم العيني والتحول لسياسة دعم الغذاء النقدي،** من خلال عمل إعلانات وحملات توعية لاطلاع المواطنين على تكلفة المنظومة الحالية وتأثيرها وفوائد التحول للدعم النقدي، مما يسهم في طمأنتهم وزيادة ثقتهم في المنظومة الجديدة.

7-3: البحوث المستقبلية

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والفجوة البحثية المحددة، تُقدم الدراسة قائمة ببحوث مستقبلية مقترحة لتوسيع نطاق المعرفة حول هذا الموضوع الحيوي:

1. **تحليل التحديات المؤسسية والتنظيمية:** بحث شامل يحلل التحديات العملية والتشغيلية التي قد تواجهها مصر أثناء تطبيق سياسة الدعم النقدي، مع التركيز على تصميم آليات استهداف فعالة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وضمان الشمول المالي للفئات الأفقر.
2. **الآثار الاجتماعية والنفسية:** دراسة نوعية وكمية معمقة تقيم الأثر الاجتماعي والنفسي للتحول على الأسر المستفيدة، مع التركيز على مدى تأثير الدعم النقدي على سلوكيات الإنفاق، ومستويات الأمن الغذائي، والشعور بالاستقلالية والكرامة لدى المواطنين.

(ISSN/ O : 3062 – 5548) - (ISSN/ P : 3062 – 5696)

3. **أثر الدعم النقدي على الاقتصاد الكلي:** تحليل قياسي لأثر التحول على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل **معدلات التضخم** واستقرار الأسعار، مع تقييم تأثيره على النشاط الاقتصادي في الأسواق المحلية وعلى عجز الموازنة العامة للدولة.
4. **تأثير الدعم النقدي على رأس المال البشري:** دراسة تطبيقية تقيس الأثر المباشر وغير المباشر للدعم النقدي المشروط وغير المشروط على **تحسين جودة التعليم والصحة**، وتقليل معدلات التسرب من المدارس، وخاصة في المناطق الريفية الأكثر فقرًا.

8: المراجع

8-1: المراجع العربية

أبو زيد، م. م. (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول .*مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، 56(3)، 185-153.

أحمد، ص. م .(2022) .*الدعم النقدي المشروط أم الدعم العيني أيهما يحقق للحماية الاجتماعية* .مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، دورية بدائل، 49.

الحميضي، س. ع .(2022) .*تقرير نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية* .صندوق النقد العربي، 4، 1-43.

الشواربي، ش .(2018) .*منظومة الدعم التمويني للسلع الغذائية في مصر* .المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، برنامج دعم استراتيجية مصر.

الفقى، س. (2017). الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته. في *تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية 2016* .مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام.

النمر، هـ.، وسليمان، أ .(2021) .*برامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز الوضع الراهن وسبل التطوير* .المعهد القومي للتخطيط، 10، 1-58.

بدوي، ن. ف. أ. (2017). التحويلات النقدية المشروطة والحد من الفقر في الدول النامية .*مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 2(1)، 711-683.*

حسين، م. م.، وغانم، م. ح. (2021). آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز .*المجلة العلمية للبحوث التجارية، 42 (3)، 125- 176.*

عبد الحليم، ع. ح. م. (2017). تقييم نظام الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة .(2013-2000) *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 27(45)، 526- 627.

علي، م. م. أ. ا .(2014) .*المتطلبات المؤسسية والتنظيمية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: بالتطبيق على برنامج دعم السلع الغذائية في مصر*، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

قابيل، م. ع. ح. (2017). آثار ترشيد الدعم على خفض عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2011-2016. *مجلة الاستقلال، 7، 44- 71.*

كيكي، م. هـ. (2022). إمكانية الانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في ظل تداعيات الحرب السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 40 (1)، 127-106.*

مجلس الوزراء. (2004). *دراسة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي بالتطبيق على السلع التموينية* . مركز دعم واتخاذ القرار.

محمد، إ. ع. ا. (2021). *تقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة* رسالة دكتوراة، جامعة بنها.

مندور، أ. ف.، والعطا، س.، والجابي، هـ. م. (2017). إطار مقترح لترشيد سياسة الدعم النقدي كأداة لاقتصاد السوق الاجتماعي لتفعيل جهود التنمية البشرية، دراسة مقارنة مع بعض التجارب الأوروبية . *مجلة العلوم البيئية*، 40(3)، 417-431.

نور الدين، ع.، وجصاص، م. (2014). التحويلات النقدية المشروطة تجربة واعدة للحد من الفقر في الدول النامية. في *مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

يوسف، م. م. ع. (2010). تحليل الآثار الاقتصادية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري. *مجلة البحوث التجارية، 32*(2)، 353-402.

8-2: المراجع الأجنبية:

Ahmed, A. U., Bouis, H. E., Gutner, T., & Löfgren, H. (2002). The Egyptian food subsidy system: Structure, performance, and options for reform. Food and Nutrition Bulletin, 23(4), 423–424.

Breisinger, C., Kassim, Y., Kurdi, S., Randriamamonjy, J., & Thurlow, J. (2024). From food subsidies to cash transfers: assessing economy-wide benefits and trade-offs in Egypt. Journal of African Economies, 33(2), 109–129.

Britto, T., & Medeiros, M. (2008). Targeted cash transfer programmes in Brazil: BPC and the Bolsa Familia. International Poverty Centre. [suspicious link removed].

Brugh, K. N. (2016). Impacts of an unconditional cash transfer on household food and nutrition security and child health outcomes in Malawi [Doctoral dissertation, The University of North Carolina at Chapel Hill].

Fiszbein, A., & Schady, N. R. (2009). Conditional cash transfers: reducing present and future poverty. World Bank Publications. https://www.sciencedirect.com.

Gharibnavaz, M. R., & Waschik, R. (2015). Food and energy subsidy reforms in Iran: A general equilibrium analysis. Journal of Policy Modeling, 37(5), 726–741.

High Level Panel of Experts. (2012). Social protection for food security. A report by the High-Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security.

Indian Ministry of Finance. (2024). Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana (PMJDY) — National Mission for Financial Inclusion — completes a decade of successful implementation. https://www.pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?

Khodabakhsh, M. (2024). Annual Country Report 2024 Iran (Islamic Republic of). World Food Programme. https://www.wfp.org/operations/annual-country-report?

Omar, D. A. (2021). Food subsidy reform: case of Egypt [Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu.

Saeediankia, A., Emamgholipour, S., Pouraram, H., Mousavi, A., & Majdzadeh, R. (2023). Impact of targeted subsidies reform on household nutrition: Lessons learned from Iran. Iranian Journal of Public Health, 52(7), 1504–1513.

Sharma, V. P. (2012). Food Subsidy in India: Trends, Causes, and Policy Reform Options. Indian Institute of Management.

Soares, F. V., Ribas, R. P., & Osório, R. G. (2010). Evaluating the impact of Brazil's Bolsa Familia: Cash transfer programs in comparative perspective. Latin American Research Review, 45(2), 173–190.

Tesliuc, E. D., Alas, C. P. R., & Rigolini, J. (2025). State of Social Protection Report 2025: The 2-Billion-Person Challenge-Executive Summary. https://www.worldbank.org.

World Bank. (2024). Iran Economic Monitor Sustaining Growth Amid Rising Geopolitical Tensions, With a Special Focus Recent Poverty and Inequality Trends in Iran (2022–2020). https://documents1.worldbank.org.

Zeller, S., Manohar, C., & Lapenu, A. (2006). An Operational Method for Assessing the Poverty Outreach Performance of Development Policies and Project: Results of Case studies in Africa, Asia and Latin America. International Food Policy Research Institute (IFRI), 34(3), 446–464.